الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية

هيئة

مكافحة الفساد الفلسطينية

الاجتماع الثامن

للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

التقرير والتوصيات

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2025/10/14 م

تقرير الاجتماع الثامن
للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين
وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف
في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

2025/10/14م

القاهرة– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للقرار رقم (5) الصادر عن الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي نص في الفقرة رقم (2) منه على تعديل مسمى "اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لتصبح "اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد" وتشمل اختصاصاتها مناقشة ودراسة مواضيع التدابير الوقائية، التجريم، إنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الموجودات، المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، أو أية موضوعات ذات صلة بالاتفاقية، على أن تعقد اجتماعات اللجنة بالتزامن مع اجتماعات فريق استعراض التنفيذ خلال شهر سبتمبر من كل عام، أو حسب ما تقتضيه الحاجة.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية– إدارة الشؤون القانونية – الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) بالتنسيق والتشاور مع هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، بتوجيه الدعوة لعقد هذا الإجتماع.

عقد الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد يوم الثلاثاء الموافق **2025/10/14م** بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة، وذلك بمشاركة وفود الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية)، بالإضافة إلى مشاركة ممثل عن المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC بصفة مراقب.

وبحضور سعادة وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، مسؤول الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وعطوفة المستشار/ سعيد شحادة – ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين– (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وسعادة الأستاذ/ قدي عبدالمجيد – ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (نائب رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وسعادة الأستاذ/ ماجد عبدالله القحطاني– ممثل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر(مقرر الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) .

افتتحت أعمال الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية سعادة وزير مفوض د.مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية بكلمة رحبت في مستهلها بالوفود المشاركة، ناقلة لهم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته بأن تكلل أعمال الاجتماع بالنجاح والتوفيق، وأن يصل إلى تحقيق ما تصبو إليه شعوبنا العربية من تقدم في مجال العدالة ومكافحة الفساد، كما توجهت بخالص الشكر والتقدير إلى العاملين في هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين لما لمسناه منهم من الإعداد الجيد لأعمال هذا الاجتماع، متمنيةً لهم تحقيق العديد من الإنجازات من خلال الاجتماعات والفعاليات التي تعقد أثناء فترة رئاستهم لمكتب مؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد خلال دورته الخامسة.

وتطرقت في كلمتها إلى البنود المدرجة على جدول الأعمال من بينها مناقشة المبادرة المقدمة من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان: " تواءَم: نحو حكومات رقمية شفافة تُعزز الثقة "، ومناقشة مقترحات هيئة نزاهة الاتحادية بجمهورية العراق بشأن الدليل الإقليمي لإجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد، وبشأن تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد في الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى إستعراض خطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي قدمتها هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر)، والتي تم خلالها تنفيذ العديد من الفعاليات الهامة المتعلقة بالتحقيقات المالية الموازية في جرائم الفساد، وبتعزيز قدرة القطاع الخاص على منع الفساد وتعزيز النزاهة، بالحق في الحصول على المعلومات.

ثم تحدث بعد ذلك السيد رئيس وفد هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الإجتماع)، عطوفة المستشار/ سعيد شحادة، بكلمة رحب فيها بممثلي الدول الأطراف، وتقدم بوافر الشكر لكافة المشاركين على تلبيتهم الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع.

بعد ذلك قام سيادته بطرح مشروع جدول الاعمال واقراره من قبل الدول الأطراف، حيث تمت مناقشة البنود التالية:

البند الأول: تقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

ضمن هذا البند قامت السيدة/ وزير مفوض د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، بإستعراض الإجراءات والخطوات التي قامت بها الأمانة العامة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث قامت الأمانة العامة بتعميم التقرير والتوصيات الصادرة عنه على الدول كافة المندوبيات الدائمة لدى جامعة الدول العربية، كما قامت الأمانة العامة بإعادة تعميم التوصيات بشكل منفرد من بينها التوصية المتعلقة بالتأكيد على ترحيب مكتب رئاسة الدورة (الرئيس، نائب الرئيس، المقرر) والأمانة العامة بتلقي أية مقترحات أومرئيات تتعلق بتنظيم فعاليات ومؤتمرات وورش عمل تشمل كافة إختصاصات اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتوصية المتعلقة بإعتماد تعديل الجدول الزمني للإستعراض القطري مع التأكيد على أن بداية عملية الاستعراض تبدأ من سنة 2025، والتوصية المتعلقة بتعميم الدراسة التي أعدتها هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق حول تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد على الدول الأطراف، وذلك لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حيالها وعرض النتائج خلال الاجتماع القادم للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

البند الثاني: خطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي قدمتها هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر):

ضمن هذا البند إستعرض عطوفة المستشار/ سعيد شحادة – ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين– (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، العديد من الفعاليات التي تم تنظيمها في اطار خطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة للمؤتمر والمتمثلة في : اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن التحديات القانونية والتشغيلية أمام فعالية التحقيقات المالية الموازية، والذي عُقد خلال الفترة13–14 نوفمبر 2024، في مقر هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية، والاجتماع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تعزيز قدرة القطاع الخاص على منع الفساد وتعزيز النزاهة، بعنوان:"المضي قدماً: تعزيز نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والذي عُقد خلال الفترة من 14–16يناير2025، بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بالقاهرة، وورشة عمل إفتراضية عبر تطبيق Zoom بعنوان "قياس الفساد للدول العربية: الأساليب والمؤشرات والنهج المؤسسية"، والتي عُقدت خلال يومي 22 ، 23 يوليو ، ورشة العمل الإقليمية، بعنوان:" التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد" والتي عُقدت خلال الفترة من 1–3 سبتمبر2025، بمقر الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد ببغداد، ورشة عمل إقليمية، بعنوان:" الحق في الحصول على المعلومات " والتي عُقدت خلال الفترة من 15–17 سبتمبر 2025 بالدوحة. وفي ختام عرضه توجه بالشكر لكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق ودولة قطر على استضافتهم للفعاليات ضمن الدورة الخامسة.

البند الثالث: مناقشة مقترح جمهورية العراق لتأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد في الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

تمت مناقشة هذا المقترح خلال الاجتماع السابع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وصدرت بشأنه التوصية رقم (5) التي نصت على: تكليف الأمانة العامة بتعميم الدراسة التي أعدتها هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق حول تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد على الدول الأطراف لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حيالها، وعرض النتائج خلال الاجتماع القادم للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث تم تعميم الدراسة التي أعدتها هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق حول تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد على الدول الأطراف، وذلك لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حيالها، حيث تم مناقشة الموضوع

وأبدت كل من السعودية والمغرب والكويت وعمان وفلسطين ومصر والأردن والجزائر مرئياتها حول هذا المقترح.

البند الرابع: مناقشة المبادرة المقدمة من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان: " تواءَم: نحو حكومات رقمية شفافة تُعزز الثقة ":

تلقت الأمانة العامة للمؤتمر مبادرة مقدمة من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان: " تواءَم: نحو حكومات رقمية شفافة تُعزز الثقة "، وبعد التنسيق مع هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد) تمت إحاطة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، بأنه سوف يتم إدراج بند لمناقشة هذه المبادرة خلال الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، كما تم تعميم المبادرة على الدول الأطراف لمناقشتها خلال الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية.

حيث قدم السيد/سامي عيسى السلايطة – نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية عرضاً مرئياً للسادة الخبراء بكافة تفاصيل المبادرة.

البند الخامس: مناقشة مقترح هيئة نزاهة الاتحادية بجمهورية العراق بشأن الدليل الإقليمي لإجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد:

تلقت هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لملكافحة الفساد)، مقترح هيئة هيئة نزاهة الاتحادية بجمهورية العراق بشأن الدليل الإقليمي لإجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد.

إستعراض سعادة السيد/عمار شكيب نشأت ممثل هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق، الدليل الإقليمي لإجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد، عرضاً للسادة الخبراء بكافة تفاصيل هذا الدليل.

البند السادس: تحديد مكان وموعد عقد الاجتماع التاسع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

تم الاتفاق على تحديد تاريخ إنعقاد الاجتماع التاسع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والذي

سيعقد قبل إنعقاد الدورة السادسة بيوم بحيث يتم تحديد تاريخه لاحقاً أما الاجتماع العاشر سيعقد ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 2026 بحيث يتم تحديده لاحقاً بمعرفة هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر – رئيس الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف بالإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

البند السابع: مايستجد من أعمال:

ضمن هذا البند تقدمت هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية بمقترح دليل التحقيقات المالية الموازية في جرائم الفساد، والذي تم اعداده بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث قدم السيد الدكتور/ علاء العويني – وكيل هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية عرضاً للسادة الخبراء بكافة تفاصيل هذا الدليل.

المخرجات التي توصل إليها السادة أعضاء اللجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

1- أخذ العلم بتقرير الأمانة العامة حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
2- الإحاطة بخطة عمل تنفيذ الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي قامت خلالها هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين (رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر)، بتنفيذ العديد من الفعاليات، وتوجيه الشكر لكل من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية، وهيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية، وهيئة النزاهة الإتحادية في جمهورية العراق، وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر، على حسن تنظيمهم وإستضافتهم لهذه الفعاليات.
3- الإحاطة بمقترح هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق حول تأسيس مجلس رؤساء أجهزة إنفاذ القانون المعنية بالنزاهة، وتشكيل فريق عمل مصغر لغايات تطوير وإغناء المقترح من أجل صياغة مشروع القرار لعرضه على السادة أعضاء اللجنة العامة مفتوحة العضوية قبيل الاجتماع القادم تمهيداً لمناقشته وابداء الرأي قبيل إنعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في قطر.
4- توجيه الشكر لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية على المبادرة المقدمة منها بعنوان: " تواءَم: نحو حكومات رقمية شفافة تُعزز الثقة، وتكليف الأمانة العامة بتعميم هذه المبادرة على الدول الأطراف لإغنائها.

5- توجيه الشكر لكل من هيئة النزاهة الإتحادية بجمهورية العراق وهيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية على مقترحاتهما المتعلقة بالدليل الإقليمي لإجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد، وتكليف الأمانة العامة بتعميم هذه المقترحات على الدول الأطراف لموافاتها بمرئياتها ومقترحاتها حيالها تمهيداً لمناقشتها خلال اجتماع الخبراء الإقليمي المزمع عقده خلال الفترة من 16-17 نوفمبر 2025 حول الحقيبة التدريبية الخاصة بالتحقيقات المالية الموازية في الجرائم المالية بما في ذلك جريمتي تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وذلك بمقر الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بالقاهرة .

6- توجيه الشكر للدول التي عرضت تجربتها في مجال التحقيقات المالية الموازية (المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة المغربية)، ودعوة بقية الدول الأطراف لتقديم تجاربها الوطنية وممارساتها الفضلى في هذا المجال تمهيداً لإعداد دليل استرشادي عربي موحد في مجال التحقيقات المالية الموازية.

وفى نهاية أعمال الاجتماع، توجه السادة المشاركون بالشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في كل من: سعادة الوزير المفوض/ د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية، على حسن الاستضافة وتنظيم اعمال الاجتماع، وكذلك شكر دولة الرئاسة دولة فلسطين ممثلة بعطوفة المستشار/ سعيد شحادة – ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين على حسن إدارتهم للجلسات والجهود القيمة في إعداد وثائق الإجتماع.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

جامعة الدول العربية

المستشار/ سعيد شحادة

رئيس الاجتماع

ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين

قائمة بأسماء السادة أعضاء الوفود المشاركة في

بالدورة الرابعة لفريق إستعراض التنفيذ الأمثل للإتفاقية العربية لمكافحة الفساد،

والاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي

الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الأمانة العامة – القاهرة

13-14 أكتوبر 2025

المملكة الأردنية الهاشمية:

الاسم	الصفة الوظيفية
سامي عيسى السلايطة	نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد

دولة الإمارات العربية المتحدة :

الاسم	الصفة
السيد/ ياسر خلفان الكندي	نائب مدير قطاع النزاهة ومكافحة الفساد بجهاز الامارات للمحاسبة
السيد/ أحمد خالد يحيى غره	مدير إدارة الشؤون القانونية بجهاز الامارات للمحاسبة
السيد/ أحمد سلطان محمد الدرعي	رئيس قسم البحث والتحقيق الأول بجهاز الامارات للمحاسبة

مملكة البحرين:

الاسم	الصفة الوظيفية
السيد/ محمد جاسم الخدري	مدير إدارة مكافحة جرائم الفساد
السيد/ عبدالله راشد الطهمازي	إدارة مكافحة جرائم الفساد

الجمهورية التونسية:

الاسم	الصفة الوظيفية
السيد/ سليم الشريف	مستشار اول بالمندوبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد/ عبدالمجيد قدي	مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد
السيد/ بعزيز لعراس	مراقب شرطة – نائب مدير – المديرية العامة للأمن الوطني.
الأستاذة/ رشا كوثر بركاني	مكلفة بالشؤون القانونية بالمندوبية

المملكة العربية السعودية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
الأستاذة/ لولوة بن ناصر الغشيان	مدير إدارة الاتفاقيات الاقليمية - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"
الأستاذة/ عبير خالد النخيش	اخصائي قانوني - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"
الأستاذ/ وليد بن عبدالرحمن الحمودي	اخصائي قانوني - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"

جمهورية السودان:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيدة/ بسملة منتصر محمد	دبلوماسية بالمندوبية

جمهورية العراق:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد/عمار شكيب نشأت	هيئة النزاهة الاتحادية
الدكتور/ رعد سعدون محمود	هيئة النزاهة الاتحادية
السيد/ وائل مروان كامل	سكرتير اول بالمندوبية

سلطنة عمان:

الاسـم	الصفة الوظيفية
الفاضل/ شبيب بن ناصر بن خلفان البوسعيدي	مدير عام المديرية العامة للاعمال القانونية - جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الفاضل/ د. مبارك بن خلفان بن حمدون الرحبي	عضو المكتب الفني لنائب الرئيس للرقابة على الوحدات الحكومية - جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

مساعد المدعي العام/ خلفان بن سعيد بن علي المعولي	مدير دائرة قضايا الأموال العامة وقضايا غسل الاموال- جهاز الادعاء العام

دولة فلسطين:

الاسـم	الصفة الوظيفية
المستشار/ سعيد شحادة	رئيس وفد هيئة مكافحة الفساد ومستشار رئيس الهيئة
المستشار/ لطفي سمحان	مستشار رئيس هيئة مكافحة الفساد

دولة قطر:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد/ عيد سعيد الهاجري	مدير إدارة التخطيط والجودة والابتكار بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية
السيد/ ماجد عبدالله القحطاني	مدير إدارة الشؤون القانونية /هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

دولة الكويت:

الاسـم	الصفة الوظيفية
المستشار/عبدالعزيز عثمان العجمي	نائب المندوب الدائم
السيدة/ ياسمين سعد أبا القلوب	مهني اول بإدارة التعاون الدولي بالهيئة العامة لمكافحة الفساد

جمهورية مصر العربية:

الاسـم	الصفة الوظيفية
السيد الوكيل/د.علاء العويني	هيئة الرقابة الإدارية
السيد العميد/ محمد فاتح النجومي	رئيس إدارة التعاون الدولي /هيئة الرقابة الإدارية
السيد وزير مفوض/ إبراهيم احمد الديواني	وزارة الخارجية
السيد/ عاطف عبدالجواد	المخابرات العامة
السيد المستشار/ محمد هاني	وزارة العدل
السيد العميد/ احمد محمد جمال الدين	الامن الوطني- الأموال العامة

السيد المقدم/ محمد مجدي عشبة	الامن الوطني
السيد/ مهند محمد رشيد	النيابة العامة
السيدة/ سماء عبد الناصر	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
السيدة نقيب/ مها نشأت	التعاون الدولي / هيئة الرقابة الإدارية
السيدة/ رنا محمد نور	هيئة الرقابة الإدارية
السيد المستشار/ أيمن نبيل عبدالهادي	النيابة الإدارية
السيد المستشار/ محمد باهر زغلول	وزارة العدل
السيد المستشار/ أيمن عبدالهادي	نائب رئيس النيابة الإدارية

المملكة المغربية :

الاسم	الصفة
السيد/ عبد العزيز الهواري	رئيس قسم المعاهدات الدولية بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
السيد/ مصطفى القادري	رئاسة النيابة العامة
بوزميو جبية	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

مكتب الأمم المتحدةUNODC :

الاسم	الصفة
د.منى سالم الرصاص	مسؤول مشروع مكافحة الفساد بالمكتب

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إدارة الشؤون القانونية:

الاسم	الصفة الوظيفية
السيدة وزير مفوض/ د. مها بخيت	مدير إدارة الشؤون القانونية
السيد وزير مفوض/ د. عمران محمد	إدارة الشؤون القانونية
السيد المستشار/ حسين الأكحل	إدارة الشؤون القانونية
السيد/ احمد سعد	إدارة الشؤون القانونية